

August 2006



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

الاجتماع المشترك

الاجتماع المشترك بين

الدورة السادسة والتسعين للجنة البرنامج

والدورة الخامسة عشرة بعد المائة للجنة المالية

روما، 27 سبتمبر/أيلول 2006

تمويل الزيادة في مرتبات الخدمات العامة في الفترة 2006-2007

تعرض هذه الوثيقة على الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية للمناقشة

وتدعو الأمانة الأعضاء في اللجنتين الذين يودون طرح أي أسئلة فنية حول هذه الوثيقة إلى الاتصال بالموظفين المسؤولين في المنظمة المشار إليهما أدناه قبل وقت كافٍ من انعقاد الاجتماع إذا أمكنهم ذلك.

الهاتف: 06-57054972

مدير مكتب البرنامج والميزانية والتقييم: السيد Manoj Juneja

الهاتف: 06-57056040

مدير قسم الشؤون المالية: السيد Nicholas Nelson

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الانترنت www.fao.org

الموجز التنفيذي ومشاريع التوصيات

1- أوصت لجنة الخدمة المدنية الدولية بجدول جديد لمرتبات فئة الخدمات العامة بزيادة قدرها 12.16 في المائة في المنظمات التي اتخذت من روما مقراً لها. ورُصد جزء من هذه الزيادة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 اعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني 2005، إلا أن حجم الزيادة لم يكن معروفاً حينما وافق المؤتمر على برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007. وبلغت التكلفة غير المدرجة في الميزانية 12.6 مليون دولار أمريكي للفترة 2006-2007 بالإضافة إلى 1.3 مليون دولار أمريكي لشهرين في الفترة 2004-2005، وهكذا وصل المبلغ الإجمالي إلى 13.9 مليون دولار أمريكي.

2- وعُرضت توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية على المجلس من خلال لجنة المالية للموافقة عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وينبغي أن تدفع للموظفين مستحقاتهم في أقرب فرصة ممكنة بعد تأمين التغطية المالية الكافية لذلك. وأشارت الأمانة إلى ثلاثة خيارات ممكنة أو مجموعة خيارات لمواجهة التكاليف الإضافية غير المتوقعة للمرتبات:

(أ) استخدام اشتراكات الاتحاد الروسي الذي أصبح عضواً في المنظمة في أبريل/نيسان 2006، في برنامج العمل للفترة 2006-2007. وهذا الحدث الهام والاستثنائي في آن معاً يستوجب اتخاذ قرار بشأن طريقة التعامل مع مساهمات روسيا في الفترة 2006-2007 والتي سيصل مجموعها إلى زهاء 7.5 مليون دولار أمريكي. وبإمكان اللجنتين أن توصيا المجلس باستخدام هذا المورد الذي لم يكن في الحسبان عندما وافق المؤتمر على برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007، لتغطية جزء من الزيادة غير المتوقعة في مرتبات فئة الخدمات العامة. وثمة سابقة للتعامل مع الاشتراكات الإضافية غير المتوقعة، فقد تبين بعدما شارفت عملية إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة المالية التالية على الانتهاء، أن عدداً من الأعضاء الجدد سوف ينضمون إلى المنظمة بعد إقرار مستوى برنامج العمل والميزانية. فوافق المؤتمر آنذاك على اعتبار تلك المبالغ إيرادات متنوعة تستخدم لتغطية المصروفات غير المتوقعة.

(ب) تحميل التكاليف غير المتوقعة للمرتبات (أو جزء منها في حال الموافقة على الاقتراح السابق لتمويل جزء من المصروفات من مساهمات روسيا للفترة 2006-2007) على حساب الاحتياطي الخاص عملاً بالقرارات السارية. إلا أن حساب الاحتياطي يرمي أيضاً إلى تحقيق أغراض أخرى وقد استنفد جزء كبير من موارده في السنوات الأخيرة. وإن تحميل التكاليف على حساب الاحتياطي الخاص سوف يفتقر إلى مصادر التمويل ما لم يتم تجديد الحساب من جانب الأعضاء بمبلغ موازٍ للتكاليف على أقل تقدير. وكان المؤتمر قد وافق آخر مرة عام 1991 على تجديد موارد الحساب ليصل إلى مستواه المسموح به وهو 5 في المائة من ميزانية العمل الفعلية للمنظمة. وبالنظر إلى أغراض حساب الاحتياطي الخاص لحماية برنامج العمل والميزانية كما نصت عليه القرارات، والاستنزاف العام للاحتياطي في السنوات التي أعقبت ذلك، قد يكون من الأجدى والأوفى من الناحية المالية الحصول على موافقة المؤتمر على تجديد الموارد ورفعها إلى المستوى المسموح به أي 38.25 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007.

(ج) ويمكن كمالاً أخيراً إجراء بعض التسويات في برنامج العمل.

3- وإن اللجنتين مدعوتان إلى دراسة الخيارات بالتفصيل وإصدار توصية إلى المجلس بشأن مسار العمل للموافقة عليها.

ألف- المقدمة

4- أوصت لجنة الخدمة المدنية الدولية باعتماد جدول جديد لمرتبات فئة الخدمات العامة في المنظمات التي اتخذت من روما مقراً لها مع زيادة بنسبة 12.16 في المائة اعتباراً من 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 (أنظر الوثيقة FC 115/16 توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية والمجلس المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة). ورُصد جزء من هذه الزيادة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 اعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني 2005، إلا أنّ حجم الزيادة لم يكن متوقفاً حينما وافق المؤتمر على برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007. ويبلغ إجمالي التأثير المالي للعمل بالجدول الجديد خلال الفترة 2006-2007 مقدار 19.7 مليون دولار. وبالتالي بلغت التكلفة التي لم ترصد لها ميزانية 12.6 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007 بالإضافة إلى 1.3 مليون دولار أمريكي لشهرين في الفترة 2004-2005 بما مجموعه 13.9 مليون دولار أمريكي.

5- وكانت توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية قد عُرضت على المجلس من خلال لجنة المالية للموافقة عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وبما أنّ منهجية المسح الخاص بالمرتبات تقضي بتجميد التسويات المؤقتة المستحقة في الأشهر الستة الأخيرة السابقة على المسح والتي استحققت في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، لم تدفع أي زيادة في المرتبات لموظفي فئة الخدمات العامة في المقر الرئيسي منذ شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2004. لذا لا بدّ من دفع المستحقات للموظفين في أقرب فرصة ممكنة وبعد تأمين التغطية المالية الكافية. وأشارت الأمانة إلى ثلاثة خيارات ممكنة أو مجموعة خيارات لتغطية التكاليف الإضافية غير المنظورة للمرتبات، ألا وهي مساهمات الاتحاد الروسي في برنامج العمل للفترة 2006-2007، وحساب الاحتياطي الخاص، والتسويات في برنامج العمل كمالأخبر.

باء- مصادر التمويل الممكنة

اشتراكات الاتحاد الروسي في برنامج العمل في الفترة 2006-2007

6- وافق الاتحاد الروسي، وهو دولة مؤهلة للعضوية الأصلية في المنظمة، بتاريخ 11 أبريل/نيسان 2006 على دستور المنظمة طبقاً للفقرة 1 من المادة الحادية والعشرين. وأصبحت عضويته في المنظمة سارية اعتباراً من التاريخ نفسه. وهذا الحدث هام واستثنائي في آن معا إذ أن النصوص الأساسية لا تتضمن حكماً بشأن الاشتراك الأول لدولة مؤهلة للعضوية الأصلية والتي تصبح عضواً بمجرد إيداع صكّ قبول دستور المنظمة. وفي الواقع، تتناول أحكام النصوص الأساسية المتعلقة باشتراكات دول أعضاء جديدة الحالات التي يجوز فيها قبول انضمام عضو إضافي بموجب الفقرة 2 من المادة الثانية في دستور المنظمة بموجب قرار صادر عن المؤتمر لقبول العضوية. وتنصّ الفقرة 3 من المادة التاسعة عشرة في اللائحة العامة على وجه التحديد على أن "يحدد المؤتمر مقدار الاشتراك الأول للدولة العضو الجديدة (...). في الوقت الذي يصدر فيه قراره بشأن طلب العضوية". كما تنصّ المادة 5-8 من اللائحة المالية على أنه "يتعيّن على الدولة التي تقبل في عضوية المنظمة (...). أن تدفع اشتراكات في الميزانية عن الفترة المالية التي تصبح فيها العضوية () سارية

المفعول. ويحدد المؤتمر مقدار هذه الاشتراكات التي تستحق ابتداء من ربيع السنة الذي تمت فيه الموافقة على طلب الانضمام. ويتعين على جميع الدول الأعضاء الجدد أن تدفع (...) مقدمات لصندوق رأس المال العامل".

7- وتمّ استلام صكّ الموافقة على الدستور وأصبح سارياً بتاريخ 11 أبريل/نيسان 2006 أي بعدما وافق المؤتمر على جدول الاشتراكات للفترة 2006-2007. ومع ذلك، لم تكن عضوية روسيا متوقعة عندما وافق المؤتمر على برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 وبات من الضروري الآن اتخاذ قرار حول كيفية التعامل مع اشتراكات روسيا للفترة 2006-2007.

8- ومطلوب من لجنة المالية في إطار الوظائف الاستشارية الواسعة النطاق التي تضطلع بها في المسائل المالية كافة، أن تقوم ضمن جملة أمور، باستعراض جدول الاشتراكات ورفع توصياتها إلى المجلس بشأن أي تعديل في الجدول. ونظراً إلى الطابع الاستثنائي غير المتكرر لهذه المسألة وما قد يكون لها من تأثيرات على اشتراكات مختلف الأعضاء في البرنامج العادي وعلى تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007، يُقترح أن تدرس لجنة المالية والبرنامج الخيار الممكن للتعامل مع اشتراكات روسيا، وأن ترفعا توصية بهذا الشأن إلى المجلس لكي يوافق عليها.

9- وتمثّل اشتراكات الاتحاد الروسي في المنظمة 1.106 في المائة من الجدول محسوبة وفقاً للمنهجية المستندة إلى جدول الاشتراكات المعمول به في الأمم المتحدة، وذلك بعدما وافق مؤتمر المنظمة عليها. ومنذ بدء سريان عضوية الاتحاد الروسي اعتباراً من شهر أبريل/نيسان 2006، وصلت التزاماته عن سنة 2006 إلى 1.46 مليون دولار أمريكي و1.47 مليون يورو أي ما يعادل ثلاثة أرباع مجموع الاشتراكات المقررة لتلك السنة. وسيصل المبلغ المستحق إلى 1.95 مليون دولار أمريكي و1.96 مليون يورو عن سنة 2007. وتبلغ اشتراكات روسيا بالدولار الأمريكي خلال الفترة المالية بحسب سعر الصرف المعتمد في الميزانية 7.5 مليون دولار أمريكي تقريباً عن الفترة 2006-2007. وتبلغ التزامات الاتحاد الروسي بالنسبة إلى السلفة التي سيقدمها إلى صندوق رأس المال العامل 276 500 دولار أمريكي.

10- وتقترح الأمانة أن يُعرض الخيار التالي المتعلق باشتراكات الاتحاد الروسي على اللجنتين لدراسته.

11- ومطلوب من الاتحاد الروسي بعد انضمامه لعضوية المنظمة، أن يفي بالتزامه الرئيسي كعضو في المنظمة والمتمثل في تسديد اشتراكات في الميزانية بموجب عدد من الأحكام التي نصّ عليها الدستور واللائحة المالية. ورغم أنه تعدّر على المؤتمر في دورته الأخيرة تخصيص جزء من الميزانية للاتحاد الروسي، فليس من الخطأ من الناحية القانونية اعتبار مساهمة الاتحاد الروسي اشتراكات في الميزانية. وبإمكان اللجنتين أن توصيا المجلس باستخدام هذا المورد الذي لم يكن متوقعا عندما وافق المؤتمر على برنامج العمل والميزانية للفترة 2006-2007 لتغطية جزء من الزيادة غير المتوقعة في مرتبات فئة الخدمات العامة. ويمكن إبداء ملاحظتين على هذا الاقتراح:

- أولاً، يمكن النظر إلى الاقتراح على أنه يؤدي إلى تجاوز مستوى الاعتمادات في ميزانية 2006-2007، وهذا ينسحب أيضاً على سلطة المدير العام فيما يخص الإنفاق بناءً على قرار المؤتمر الذي صدر طبقاً لأحكام المادة الثامنة عشرة من الدستور والمادة 4-1 (أ) من اللائحة المالية. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن التصويت جرى على هذا النوع من الاعتمادات للسماح بتنفيذ برنامج العمل الذي ينبغي المحافظة عليه قدر المستطاع، على أن تُستخدم الموارد الإضافية لتمويل المصروفات غير المنظورة والضرورية لتنفيذ برنامج العمل المقرر والذي جرى التصويت على الاعتمادات الخاصة به. وعلاوة على ذلك، سوف يكون مسار العمل المقترح استثنائي الطابع إذ أنه مطلوب لمعالجة مسألة لم تُطرح من قبل بهذا الشكل في المنظمة ولم تتناولها أي من الأحكام القانونية، مما يقتضي معالجة خاصة لهذه المسألة.
- ثانياً، وتماشياً مع هذا الاقتراح الذي يجيز للمنظمة تغطية جزء من الانعكاسات غير المتوقعة لاعتماد الجدول الجديد لمرتبات فئة الخدمات العامة، فللجنة أن تستخلص أن اشتراكات الاتحاد الروسي ينبغي ألا تؤدي إلى خفض الاشتراكات المقررة لغيره من الأعضاء خلال الفترة المالية 2006-2007.

12- وبناءً على ما سبق، يمكن النظر في إمكانية اعتبار اشتراكات الاتحاد الروسي لعامي 2006 و2007 إيرادات متنوعة. فهذا الأسلوب في التعاطي كفيلاً بتهدئة الشواغل السابقة حول مستوى الاعتمادات الموافق عليها في الميزانية، وانعكاسات هذه الاشتراكات على الاشتراكات المقررة للأعضاء الآخرين. وفي هذا الصدد، قد ترغب اللجنتان في الإحاطة بسابقة تتعلق مباشرة بالمسألة موضوع البحث. فبعدما اتضح للجنة المالية في دورتها في خريف 1959 أن المؤتمر سيوافق على انضمام عدد من الدول إلى عضوية المنظمة، رأت أنه من الأجدى اعتبار اشتراكات الأعضاء الجدد في الفترة المالية 1960-1961 إيرادات متنوعة وذلك لأسباب عدّة منها تلقي عدد كبير وغير متوقع من طلبات العضوية قبل وقت قصير من افتتاح دورة المؤتمر في حين أنّ عملية إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة المالية التالية كانت قد شارفت على نهايتها. لذا، أوصت اللجنة "كتدبير استثنائي، بوجود عدم إدراج اشتراكات الدول الأعضاء الجديدة (...). في جدول الاشتراكات للفترة 1960-1961 على أن تضاف إلى جدول الاشتراكات وتُحسب ضمن الإيرادات المتنوعة للمنظمة عن الفترة 1960-1961". وبعدما لاحظ المؤتمر أنّ تلك الاشتراكات سوف تستخدم لتغطية بعض من "المصروفات غير المتوقعة"، وافق على مسار العمل هذا مشيراً إلى أنّ اشتراكات الأعضاء الجدد سوف تدرج بطبيعة الحال ضمن الجدول الجديد لاشتراكات 1962-1963. وانطلاقاً من هذه السابقة، باستطاعة اللجنتين أن توصيا المجلس باعتبار اشتراكات الاتحاد الروسي إيرادات متنوعة فتستخدم بالتالي لتغطية جزء من الزيادة غير المتوقعة في مرتبات فئة الخدمات العامة.

حساب الاحتياطي الخاص

13- أنشأ المؤتمر حساب الاحتياطي الخاص عام 1977 وحُدّد الغاية منه في قراري المؤتمر رقم 81/13 ورقم 89/17. والغاية من الحساب هي (1) الوقاية من تأثير التكاليف التي لم ترصد لها ميزانية والناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف والأرباح والخسائر القياسية المتصلة بأسعار الصرف؛ (2) تسليف الأموال إلى الحساب العام لتمويل

مصروفات الميزانية بانتظار تحصيل الاشتراكات (إذا لم يكن صندوق رأس المال العامل كافياً)؛ و(3) تمويل تكاليف البرامج الموافق عليها والتي لم ترصد لها ميزانية بسبب اتجاهات تضخيمية غير متوقعة (شريطة استعراضها من جانب لجنتي المالية والبرنامج وموافقتهما عليها مسبقاً).

14- ويشير القرار 81/13 تحديداً إلى وجوب الإبقاء على حساب الاحتياطي الخاص بمستوى يعادل خمسة في المائة من ميزانية العمل الفعلية الإجمالية للمنظمة والتي تبلغ 38.25 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007. وكان المؤتمر أجاز عام 1991 (بموجب القرار 91/16) عملية التجديد السابقة للحساب بواسطة اشتراكات خاصة من الدول الأعضاء بمبلغ قدره 28 مليون دولار أمريكي.

15- وشهد رصيد حساب الاحتياطي الخاص لتقلبات في السنوات التالية نتيجة التأثيرات الصافية لتقلبات العملات إلا أنه انخفض بالإجمال وظلّ مستقراً عند 10.3 مليون دولار أمريكي في نهاية الفترة المالية 2004-2005 (واعتباراً من ذلك التاريخ جرى تسليف موارد حساب الاحتياطي الخاص بكاملها إلى الحساب العام للتخفيف من حدة لجوء المنظمة إلى الاقتراض من الخارج). وشهد حساب الاحتياطي الخاص تراجعاً في موارده بقيمة 14.7 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المالية 2004-2005. وأظهر تحليل الأرباح والخسائر المرتبطة بأسعار الصرف والمحملة على حساب الاحتياطي الخاص أنّ السبب الرئيسي في الفروقات المسجلة في أسعار الصرف هو تأخر تحصيل اشتراكات الأعضاء¹.

16- وشهدت موارد الحساب في 2006 مزيداً من التراجع لاحتواء الخسائر الناجمة عن أسعار الصرف، خاصة بسبب تأخر الدول الأعضاء في تسديد اشتراكاتها، حتى بات الرصيد الحالي حوالي 8 ملايين دولار أمريكي. ولا تزال المنظمة عرضة لتأثير العملات نتيجة تأخر الأعضاء في تسديد اشتراكاتهم للفترة 2006-2007 نظراً إلى احتمال تكرار تأخر الأعضاء في دفع اشتراكاتهم، ويتعين بالتالي أن يواصل حساب الاحتياطي الخاص تأمين التغطية للخسائر الناجمة عن أسعار الصرف خلال الفترة 2006-2007.

17- وبالإضافة إلى ذلك، جرى تسليف رصيد حساب الاحتياطي الخاص بكامله إلى الحساب العام طبقاً للقرارات السارية التي تقضي باستخدام الاحتياطي مؤقتاً قبل اللجوء إلى الاقتراض من الخارج. وكان لا بدّ من الاقتراض في يونيو/حزيران 2006 نظراً إلى حجم الاشتراكات غير المدفوعة من الأعضاء وسوف يستدعي الأمر مزيداً من الاقتراض على الأرجح في ما تبقى من هذا العام. وفور تسلّم القدر الكافي من الاشتراكات المقررة، سيتوقف الاقتراض من الخارج وسيُعاد تجديد الاحتياطي.

18- وبما أنّ حجم الزيادة في مرتبات فئة الخدمات العامة نتيجة المسح الذي أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية لم يكن متوقعاً، تتوافر إذاً شروط استخدام حساب الاحتياطي الخاص طبقاً لأحكام القرار المتعلق بحساب الاحتياطي

¹ كان قد أُشير إلى هذا الخطر في الاشتراكات المجزأة عام 2003 (الفقرة 15 من الوثيقة FC 102/INF/18) وفي التقرير المرفوع إلى المؤتمر (الفقرات 13 و14 و19 من الوثيقة C 2005/16) عن أداء الاشتراكات المجزأة في 2004-2005.

الخاص بشأن التكاليف الإضافية التي لم ترصد لها ميزانية بسبب اتجاهات تضخمية غير مرتقبة. غير أن ذلك يستوجب موافقة مسبقة من لجنتي المالية والبرنامج، وكان حساب الاحتياطي بالفعل المصدر المختار في الفترة 1998-1999 لتغطية مبلغ إضافي قدره 1.9 مليون دولار أمريكي لموظفي فئة الخدمات العامة عقب صدور قرار عن المحكمة الإدارية في منظمة العمل الدولية يقضي بالاعتراف بعامل اللغة.

19- ورأت الأمانة أن الزيادة غير المتوقعة وغير المرصودة في الميزانية في مرتبات فئة الخدمات العامة في الفترة 2006-2007 (أو جزءاً منها في حال الموافقة على الاقتراح السابق بتمويل جزء من المصروفات من اشتراكات روسيا عن الفترة 2006-2007) يمكن تحميلها على حساب الاحتياطي الخاص طبقاً للقرارات الصادرة. غير أن تحميل تكاليف إضافية غير متوقعة للمرتبات على حساب الاحتياطي الخاص سوف يفتقر إلى أي مصدر للتمويل ما لم يتوفر على الأقل نفس المبلغ نتيجة تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص بواسطة اشتراكات مقررّة لأعضاء. ولذا فإن من الحكمة العمل على تأمين التغطية المالية الكافية بواسطة تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص من الاشتراكات المقررة الخاصة للدول الأعضاء بمبلغ يوازي على الأقل قيمة المبلغ المحمل على الاحتياطي. وإذا تمت الموافقة على اقتراح استخدام اشتراكات روسيا البالغة 7.5 مليون دولار أمريكي عن الفترة 2006-2007 لتغطية جزء من التكاليف التي لم ترصد لها ميزانية، سوف يبلغ تجديد موارد حساب الاحتياطي الخاص الذي من المقرر اقتراحه على المؤتمر 6.5 مليون دولار أمريكي.

20- وبيدو في الواقع أن تجديد حساب الاحتياطي الخاص يأتي في التوقيت المناسب وهو خطوة متأنية بعد سنوات من الاستنزاف لتغطية الخسائر الناجمة عن أسعار الصرف. وحرصاً من الأمانة على تأمين الوسائل الكفيلة بتحقيق الغايات الثلاث المرجوة من حساب الاحتياطي الخاص المشار إليها في الفقرة 13 أعلاه، فإنها تطلب إلى لجنتي المالية والبرنامج إبداء رأيهما في تجديد حساب الاحتياطي الخاص ضمن الحدود المقررة في قرار المؤتمر رقم 81/13 أي خمسة في المائة من ميزانية العمل الفعلية للمنظمة. ويعادل هذا مبلغ 38.25 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007. وبالنظر إلى أن رصيد حساب الاحتياطي الخاص بلغ 10.3 ملايين دولار أمريكي في نهاية الفترة 2004-2005، فيمكن عرض اشتراكات مقررّة خاصة على المؤتمر بقيمة 28 مليون دولار أمريكي للموافقة عليها عام 2007.

التخفيضات في البرامج في الفترة 2006-2007

21- إذا لم يوافق الأعضاء على المصادر المذكورة أو على مجموعة منها لضمان القدر الكافي من التمويل، سوف يقترن تأثير الزيادة غير المتوقعة في مرتبات فئة الخدمات العامة والتي لم ترصد لها ميزانية بتخفيضات موازية في برنامج العمل الموافق عليه. فلا بدّ إذاً من دراسة هذه الإمكانية في سياق:

- تأثير مستوى ميزانية النمو الاسمي شبه الصفري في الفترة المالية والبالغة 765.7 مليون دولار أمريكي، الذي فرض على المنظمة استيعاب 39 مليون دولار أمريكي في شكل زيادات في التكاليف (أو ما يعادل تخفيضاً

حقيقياً بنسبة 5.2 في المائة قياساً بالفترة المالية السابقة) وذلك من خلال مزيد من وفورات الكفاءة والتخفيضات في البرامج؛

- الحاجة إلى تغطية المصروفات التي لم ترصد لها ميزانية في الفترة 2006-2007 والمقدّرة بحدود 16 مليون دولار أمريكي كما يظهر أدناه؛
- الحاجة في 2006-2007 إلى تحمّل جزء من التكاليف لمرة واحدة البالغة 15.2 مليون دولار أمريكي لتطبيق الإصلاحات التي وافق عليها المؤتمر.

22- ولا يمكن لمجموعة تسويات بهذا الحجم إلا أن تؤثر بشكل ملحوظ على توفير المخرجات والخدمات للأعضاء مقارنة مع أنشطة المنظمة في الفترة 2004-2005.

23- وفي سياق إقرار برنامج العمل المنقّح عند مستوى الميزانية الموافق عليها للفترة 2006-2007، أبدت اللجنتان قلقهما إزاء احتمال عدم توافر القدر الكافي من التمويل. وفي الواقع، أشارت لجنة البرنامج إلى عدد من المجالات التي ينبغي حمايتها عند التنفيذ وهي دعم الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، وسلامة الأغذية، وإدارة المياه المستخدمة في الزراعة، والنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، وقاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة (FAOSTAT)، ودعم تطبيق مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وكانت اللجنة "طلبت ألا تكون المخصصات لهذه الأولويات دون المبالغ المرصودة في الميزانية وأن تؤخذ بعين الاعتبار أي وفورات قد تنجم عن تطبيق اللامركزية" أما لجنة المالية فتوقفت بنوع خاص عند التأثيرات السلبية المحتملة على عمليات الرقابة المالية الداخلية والتي سيتعيّن التعامل معها بطرق مختلفة منها زيادة المخصصات لبرنامج مراجعة الحسابات المحلية وقسم الشؤون المالية ومكتب المفتش العام.

24- ولا بدّ للأمانة عند تحديد المخصصات لتنفيذ برنامج العمل من أن تضع في الحسبان أيضاً التكاليف المحتملة غير المرصودة في الميزانية أو التي لم ترصد لها ميزانية كافية والتي قد تحتاج إلى التمويل خلال الفترة المالية. وتقدر حالياً المجالات الرئيسية التي لم ترصد لها ميزانية كافية في الفترة المالية الحالية بحدود 16 مليون دولار أمريكي (2.1 في المائة من الميزانية الموافق عليها) يعود القسم الأكبر منها لتكاليف الموظفين: زيادات في المرتبات ومعاشات التقاعد (من دون أن يشمل ذلك الزيادة في مرتبات فئة الخدمات العامة التي أوصت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية في المنظمات التي اتخذت من روما مقراً لها)، ازدياد تغطية التأمين الصحي وتقلبات معاكسة في أسعار الصرف بالنسبة إلى الوظائف خارج المقرّ، هذا بالإضافة إلى تكاليف إعادة توزيع الموظفين بسبب خفض الميزانية. وبالنظر إلى المخصصات الحالية، باشر مديرو البرامج التي طالتها التخفيضات إجراء تسويات في مواردهم وخطط عملهم بما يتماشى مع التكاليف التي لم ترصد لها ميزانية مع ما يعني ذلك من تأثير سلبي مؤكّد على المخرجات والخدمات.

25- وستبلغ التخفيضات اللازمة في مخصصات الفترة المالية 30 مليون دولار أمريكي (3.9 في المائة من الميزانية الموافق عليها) إذا ما أضيفت كلفة الزيادة في مرتبات فئة الخدمات العامة التي لم ترصد لها ميزانية والبالغة 13.9

مليون دولار أمريكي. أما إذا لم يوافق الأعضاء على مصادر التمويل البديلة، فسيطبق مبدأ الحماية بحسب الأولويات على مستوى الكيانات البرمجية تماماً كما حصل عند إصدار المخصصات المحدثة لعام 2006 في شهر يونيو/حزيران 2006.

26- وينبغي بالتالي ومتى كان ممكناً توفير الحماية القصوى لمجالات الأولوية التي شددت عليها لجنة البرنامج والمشار إليها أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، ستظل مجالات معينة أشار إليها المؤتمر تحظى بحماية كاملة (برنامج التعاون الفني والمصروفات الرأسمالية والنفقات الأمنية) فضلاً عن التكاليف غير القابلة للخفض (المراجعة الخارجية، مكاتب الاتصال القطرية) وعمليات الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية. وتستحوذ هذه المجالات على 176 مليون دولار أمريكي (23 في المائة) من الميزانية، مما يعني أنّ التخفيضات سوف تؤثر بشكل حاد على مجالات أخرى من برنامج العمل بما يعادل تخفيضاً متوسطاً بنسبة 5.1 في المائة (عقب تخفيض حقيقي إجمالي بنسبة 5.2 في المائة خلال الفترة المالية السابقة). وسيعني ذلك بلا شك ضرورة تجميد الوظائف. وجدير بالذكر أيضاً أنّ جزءاً من التكاليف غير المتكررة لتطبيق الإصلاحات التي وافق عليها المؤتمر يحتاج إلى تمويل من برنامج عمل الفترة 2006-2007 ريثما يسدّد الأعضاء مزيداً من مساهماتهم الطوعية.

27- وخلاصة القول أنّ إجراء مزيد من التخفيضات قد تصل إلى 14 مليون دولار أمريكي في ما تبقى من الفترة المالية (لتغطية الزيادات لفئة الخدمات العامة التي لم ترصد لها ميزانية في المقر) سوف يثقل إلى حد كبير كاهل البرامج "غير المحمية" التي يعتبرها مع ذلك معظم الأعضاء غاية في الأهمية ويزيد من خطر تقويض العديد منها خلال الفترة المالية. ولا يمكن تقدير حجم الخسائر في المخرجات والخدمات بشكل دقيق في هذه المرحلة بالذات بما أنّ ذلك سوف يستوجب إبلاغ وحدات المنظمة بشكل محدد بالهدف من التخفيضات استناداً إلى الأولويات والإطلاع على اقتراحاتها بهذا الشأن، وهو إجراء سابق لأوانه بانتظار الحصول على توجيهات الجهاز الرئاسي. وسيكون لذلك تأثيرات كبرى وتعتبر الأمانة أنه ينبغي اللجوء إلى هذا التدبير كملاذ أخير. وبانتظار أن يُصدر المجلس قراره حول سبل التمويل، لم تحدد التكلفة غير المرصودة في الميزانية للزيادة في مرتبات فئة الخدمات العامة في الوثيقة بعنوان "تنفيذ قرارات المؤتمر ومقترحات من المدير العام" (CL 131/18). وسيشير تقرير تنفيذ البرامج المقبل إذا استدعى الأمر ذلك، إلى مجمل المخرجات الرئيسية التي ينبغي إلغاؤها أو إرجاؤها وإلى المجالات التي يجب فيها الحد من إسداء المشورة الفنية والخاصة بالسياسات إلى الأعضاء.

28- وإنّ اللجنتين مدعوتان إلى دراسة الخيارات السالفة الذكر بالتفصيل وإلى إصدار توصية إلى المجلس بشأن مسار العمل للموافقة عليها.